المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
ISSN : 2437 – 1181
EISSN : 2710 – 8139

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
المجلد: 13 / العدد: 02 (2026)، ص 260 - ص 275

المواطنة الرقمية والضبط الأخلاقي لحماية الخصوصية في الفضاء الافتراضي

دراسة تحليلية للأبعاد والتحديات

Digital Citizenship and Ethical Regulation for the Protection of Privacy in Virtual Space

Analytical Study of Dimensions and Challenges

سغيلاني نورة * [1]، شبري محمد[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، seghilani.nora@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3(الجزائر)، إيميل الباحث الثاني Chebrim5@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/08 تاريخ القبول: 2026/06/19 تاريخ النشر: 2026/06/30

Doi: 10.53284/2120-013-002-016

ملخص:

نعالج في هذه الورقة البحثية التغيرات البنيوية التي طرأت على مفهوم المواطنة، حيث نقوم بتشريح عملية الانتقال من الأطر التقليدية المرتكزة على المحددات الجغرافية والسيادة القومية، إلى آفاق المواطنة الرقمية، وجاء هذا الطرح في سياق محاولة استيعاب التأثيرات التي أفرزتها الثورة المعلوماتية، والابعاد التي افرزتها الثورة التكنولوجية.

والجدير بالذكر، لم تعد المواطنة تقتصر على تموضع قانوني ساكن، يربط الفرد بالدولة ضمن حيز مكاني فيزيائي، بل تطورت لتصبح تشكل ممارسة ديناميكية، تتطور ملامحها داخل فضاءات رقمية وافتراضية عابرة للحدود الوطنية، ولقد أفضى هذا التحول إلى إعادة تشكيل وهندسة مفهوم المواطنة إلى مواطنة رقمية، التي ميزتها المرونة والقدرة على استيعاب الأدوار المتغيرة "للفاعل الرقمي"، وصياغة منظومة الحقوق والواجبات، والمسؤوليات المدنية، وفقا للمنطق التقني والتفاعلي.

إن هذا الانتقال الرقمي لم يخلُ من إشكاليات بنيوية وتحديات مفصلية، تظهر بشكل جلي في معضلة الفجوة الرقمية، ومهددات الخصوصية وسرية وأمن البيانات، وذلك في ظل بيئة رقمية سهلة فعالة، تتسم بالسيولة والتغير المطرد.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المواطنة الرقمية، المعلوماتية، أمن البيانات، الفجوة الرقمية، الخصوصية.

Abstract:

This research addresses the structural transformations that have affected the concept of citizenship, by analyzing the process of transition from traditional frameworks grounded in geographical determinants and nationalism sovereignty to the horizons of digital citizenship. This vision came in the context of an attempt to comprehend the impacts generated by the informatics revolution and the dimensions produced by the technological revolution.

* المؤلف المرسل

Notably, citizenship is no longer confined to a static legal status that links the individual to the state within a physical spatial domain; rather, it has evolved into a dynamic practice whose features develop within digital and virtual spaces that transcend national borders. This transformation has led to the reconfiguration and engineering the concept of citizenship into digital citizenship, characterized by flexibility and the ability to accommodate the changing roles of the "digital actor," as well as by the formulation of rights, duties, and civic responsibilities system in accordance with technical and interactive logic.
This digital transition has not been free of structural problems and critical challenges, which appear clearly in the digital divide problem, as well as threats to privacy, data confidentiality, and data security, within an efficient and accessible digital environment marked by fluidity and continuous change.

Keywords: Citizenship, Digital Citizenship, Informatics, Data Security, Digital Divide, Privacy.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات بنيوية عميقة، أفرزتها الثورة المعلوماتية والرقمية، مما أدى إلى إعادة تشكيل وصياغة المفاهيم التقليدية للعقد الاجتماعي، التي لها علاقة وطيدة بالفرد والدولة، وقد قادنا هذا إلى إعادة مراجعة المفهوم الكلاسيكي للمواطنة، والذي اقتضى الراهن الرقمي إلى إعادة تفكيكه وفهمه، فلم يعد مفهوم "المواطنة" قاصراً على الحيز الجغرافي ،أو الانتماء السياسي القانوني الكلاسيكي، مرتكزا على الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، بل انتقل إلى زاوية أخرى ليشمل الفضاء الرقمي، الذي انجر عنه ما يُعرف بـ المواطنة الرقمية، التي تمثل العلاقة بين الفرد والدولة معتمدة على الوسائط التقنية بالدرجة الأولى.

فالدراس لهذا التحول الذي لا يمثل التحول التقني فحسب، بل هو عبارة عن إعادة هندسة كلية للمشاركة المجتمعية والسياسية ضمن تحديات تفرزها وسائط رقمية، تتسم بالديناميكية والتغير المستمر والدائم، وهي الفكرة التي نحاول تشريحها في هذه الدراسة الأكاديمية ، المبنية على تفكيك بنية المواطنة الرقمية ليس كأداة تقنية فقط، بل نعالجها كمنظومة أخلاقية وحقوقية وسلوكية، الهدف منها هو تحليل ابعادها الجوهرية، ورصد التحديات التي تفرضها، التي تتعلق أساسا بالعدالة الرقمية والفجوة المعرفية، وأمن البيانات، مما يستوجب إعادة قراءة لهذا المفهوم في ظل التسارع التقني الراهن، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الثورة الرقمية في صياغة مفهوم المواطنة العادلة والشاملة التي تواجه كل التحديات التي تعيق تطورها؟ ولتفكيك هذه الإشكالية نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات وهي:

1. ما هو المفهوم العلمي المقدم للمواطنة الافتراضية؟
2. ما هي التحولات الجوهرية في خصائص المواطنة عند انتقالها من الحيز الفزيائي إلى الرقمي؟
3. ما علاقة المهارات التقنية بالمشاركة السياسية والاجتماعية للأفراد في الفضاء الرقمي؟
4. ما هي التحديات الأخلاقية والأمنية التي تواجه الفرد في البيئة الرقمية؟

5. ماهي السبل الكفيلة لمواجهة السلوك المعياري الذي يقوض تحقيق مفهوم المواطنة في العصر الرقمي؟

وبما أن المسألة تحتاج في هذا المقام إلى تفكيك جملة من المسائل والاطروحات، المتعلقة بتطور مسار مفهوم المواطنة التقليدية والرقمية، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي ضمن محاور معرفية متدرجة، فقد قسمنا دراستنا إلى محاور تعكس التقصي التاريخي لتطور المواطنة التقليدية، ثم التحول الرقمي وتأثيراته على مفهوم المواطن، ثم المواطنة الرقمية وتطورها المفاهيمي وتحدياتها.

2. تحرير مفهوم المواطنة من قبضة النزعة القومية إلى المواطنة الرقمية:

1.2 المفهوم التقليدي للمواطنة:

إن مفهوم المواطنة بصيغته التقليدية الكلاسيكية المتداولة في الأدب النظري، يضرب بجذوره البعيدة في التراث الفكري الفلسفي والثقافي الغربي، "فالمتتبع للتطور التاريخي للمفهوم يقف عند عدة مراحل تاريخية متتابعة، تحرك عبرها حتى وصل إلى الحقيقة الجوهرية أو اقترب منها". (الكوري، 2004، صفحة 17) ، وإذا قلصنا مسألة المواطنة إلى مفهوم واحد، فيجب أن يتعلق هذا بالحقوق والامتيازات، والالتزامات أو الواجبات، التي يتمتع بها الناس كأعضاء في مجتمع سياسي معين وهو الدولة-الأمة.

وكلمة المواطنة في أصلها اللفظي هي ترجمة لكلمة **Citoyenneté** بالغة الفرنسية، ومعناها كما جاء في **Le petit larousse** "

أن الفرد له صفة المواطن" فيما تحدد معاني المواطن كما يلي:

1. في القديم هو الشخص الذي يتمتع بحق الانتماء للحاضرة.
2. عضو دولة وهو بهذه الصفة له حقوق وواجبات مدنية وسياسية.
3. في إطار الثورة الفرنسية صفة تعوض السيد والسيدة.

فالمواطنة بهذا المعنى هي امتلاك صفة المواطن المساهم المتمتع، من حيث هو كذلك "بمجموع الحقوق المدنية ضمن مجتمع سياسي، فهي هيكليا ذات طابع قانوني، تؤسس للفرد الحر المستقل العضو في الدولة" (كرومي، 2012، صفحة 18) .

ومن خلال التعريف السابق يظهر جليا التفسير القانوني والسياسي للمواطنة، الذي يحدد الحقوق والواجبات الملزمة للمواطن الحر، الذي ينتفع من عضويته في الدولة، لكن المواطنة في مسار تحولها التاريخي، لم تبق حبيسة الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، بل تعدتها إلى حقول أخرى أساسية، ساهمت في تبلور مفهومها وشموله، وتشكيل ابعاده المتعارف عليها فيما بعد بالمدنية والسياسية والاجتماعية.

1.1.2أبعاد المواطنة التقليدية:

قدم عالم الاجتماع البريطاني ت.ه مارشال **T.H Marshall** في دراسته الموسومة بـ" المواطنة والطبقات الاجتماعية **Citizenship and Social Class**" تصورا لمفهوم المواطنة، اعتمدت عليه الأدبيات النظرية فيما بعد، لتقديم مفهوم يستند إلى التحليل التاريخي، الذي عرفته المواطنة في لحظات تشكلها، وفهمها في مجمل أبعادها، وتمثلت تقسيمات ت.ه مارشال في ما يلي:

2.1.2**المواطنة المدنية : Civil Citizenship**

تتضمن الحقوق المدنية كل ما يتعلق "بالحرية الفردية، منها حرية ابداء الراي، الفكر والدين، كما تشمل كذلك الحق في امتلاك الممتلكات وإبرام العقود، والحق في العدالة ، من خلال الدفاع عن جميع حقوق الفرد، والمطالبة بها على قدم المساواة مع الآخرين ، والمؤسسات المرتبطة بشكل مباشر بالحقوق المدنية هي محاكم العدالة". (Marchall, 1992, p. 8)

واعتمادا على ما سبق فإن المواطنة المدنية كفلت الاعتراف بالحريات الفردية، والادلاء بالرأي والتعبير عنه بحرية، إلى جانب كفالة حرية المعتقد، وحماية حقوق الملكية، وأهمها المساواة أمام القانون، وضمان الدفاع عن الحقوق في حالة استلابها.

3.1.2المواطنة السياسية: Political Citizenship

يقصد بها "الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية كعضو في هيئة مخولة من السلطة السياسية، أو كناخب لأعضاء هذه الهيئة، والمؤسسات بهذا البعد هي البرلمان ومجالس الحكومة المحلية". (Jæger, 2021, p. 26)

ومن خلال ما سبق، يتضح جليا أن المواطنة السياسية حققت مبدأ المشاركة السياسية، التي تمكن أي مواطن من المساهمة في وضع القوانين، وتولي الوظائف السياسية والحكومية مادام المواطن يحترم مبدأ القانون، ويحافظ على النظام العام.

4.1.2المواطنة الاجتماعية Social Citizenship

ويقصد بها النطاق الكلي والمجال العام للمواطن، بدءا من "الحق في الحصول على مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية والأمن، وصولا إلى الحق في المشاركة الكاملة في التراث الاجتماعي، والعيش ككائن متحضر وفقا للمعايير السائدة في المجتمع، والمؤسسات الأكثر ارتباطا به هي النظام التعليمي والخدمات الاجتماعية". (Choi M. , 2016, p. 567)

ونتيجة لما سبق نستطيع القول إن هذه المرحلة تعتبر حاسمة في تطور مفهوم المواطنة، فإلى جانب الحقوق السياسية والمدنية تم الاعتراف كذلك بحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في الحق بالتمتع بالأمن والرعاية الاجتماعية، التي تقدمها المؤسسات التعليمية ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى فئات، التي تحدد خصائص المواطن التي قدمها كوجان **Cogan** وهي "الشعور بالهوية، والتمتع بحقوق محددة، والوفاء بالالتزامات ذات الصلة، والاهتمام والمشاركة في الشؤون العامة، وقبول القيم الاجتماعية الأساسية". (Chen, Mirpuri, Roo, & Law, 2021, p. 1)

والجدير بالذكر، أن هذه التصورات تعتمد على الربط التقليدي للمواطنة بعضوية الأفراد الجغرافية والسياسية ضمن الدولة التي ينتمون اليها، مثل الدول القومية، وبالعودة إلى القراءة التاريخية السابقة تمكننا من فهم مسألة جد مهمة، وهي أن المواطنة التقليدية تقوم على أسس ومرتكزات جوهرية، تشكل إطارها السياسي والاجتماعي، حيث تعتمد أساسًا على الدولة القومية كإطار وحيز جغرافي وسياسي، يحدد بدقة انتماء الفرد، ويكون مدعومًا بالسيادة الإقليمية، التي تضمن حدودًا واضحة ومعترف بها دوليًا، كما ترتكز في نفس الوقت على الرابطة القانونية الرسمية بين الفرد والدولة، التي بموجبها تترتب حقوقًا وواجبات متبادلة، إلى جانب تحديد الهوية الوطنية، التي من خلالها يعزز الانتماء الثقافي والحضاري المشترك بين أفراد المجتمع، وتكتمل هذه المرتكزات بتمثيل للأفراد المنتمين للدولة بالمؤسسات التقليدية مثل البرلمانات، والأحزاب السياسية، والنقابات والمنظمات المدنية، التي تعكس آليات التمثيل

الشعبي والمشاركة الديمقراطية، ومع ذلك سوف يعرف هذا النموذج تحديات في عصر العولمة والرقمة، كما سنرى فيما بعد، حيث تتجاوز الروابط الافتراضية الحدود التقليدية، مما يستدعي إعادة تفسير هذه الأسس لضمان استدامة المواطنة الديمقراطية.

كما تشكل آليات الممارسة السياسية التقليدية، مثل التصويت الانتخابي عماد المواطنة الديمقراطية، حيث تعتمد على تفاعلات مباشرة ومؤسسية، تعزز التمثيل والتأثير الجماعي في المجتمع، إذ يمثل الوسيلة الأساسية لاختيار الممثلين، وتشكيل الإرادة الشعبية بشكل دوري ومنظم، كما تتمثل أهم أوجه المشاركة السياسية في الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة كمواطنين فاعلين ومشاركين في صنع السياسات العامة للدولة، مما يعزز التنظيم الجماعي والتأثير المستمر على القرارات العامة، إذ تضمن المشاركة السياسية في الحق في التعبير عن رفض السياسات التي تتبناها الأنظمة السياسية، وحق النقد من خلال المظاهرات والاحتجاجات الواقعية، التي تجري ضمن حيز جغرافي محدود ومعلوم للدولة، مشكلة ضغط جماعي الذي يؤثر بدوره في الرأي العام والسلطات، ومن هنا يتضح أن المشاركة المدنية ممثلة في المجتمع المدني من خلال الاجتماعات والندوات، تُعد منصات حوارية مهمة وحيوية لبناء الوعي والتوافق المواطني، بينما تسهم وسائل الاعلام التقليدية في تشكيل الخطاب العام، من خلال دورها كرقيب على السلطات السياسية عبر النقد والتحليل الفكري، من اجل تقديم رؤية شاملة حيادية ونزيهة .

وكما أشرنا سالفا فالمواطنة التقليدية تستند على فضاء عام تقليدي ضمن حيز جغرافي معلوم، يظهر عبر التفاعل التواصلي المباشر من خلال ساحات عامة وقاعات مؤتمرات محلية، ومقاهي ونوادي ثقافية متنوعة للنخب الاجتماعية، وبرلمانات ومجالس شعبية، حيث تشكل هذه الفضاءات الفزيائية مجالا لتحقق الحوار الجماعي، ما يضمن إمكانية تعزيز الوعي المدني والسياسي، ويسهم في بناء الثقة بين الدولة والأفراد، كما تلعب وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف، والإذاعة والتلفزيون، دورا مهما اذ تعتبر النواة الأساسية لتكوين الرأي العام، وتعزيز الممارسات الديمقراطية في هذه الفضاءات، وهذا ما أكده هابرماس في نظريته عن الفضاء العام، إذ اعتبر هذه الأماكن تشكل منصات للنقاش العقلاني غير المنحاز، ما يصنع نموذجاً أصيلاً للمواطنة النشطة، يعتمد على التفاعل الجسدي والمشاركة السياسية المباشرة.

أما بالنسبة للحقوق والواجبات التقليدية، التي تعد الركيزتين الأساسيتين لمفهوم المواطنة في الديمقراطيات الحديثة، تأخذ الدولة على عاتقها ضمان الحقوق لمواطنيها تتجسد في ثلاثة أبعاد رئيسية: المدنية التي تضمن الحرية الشخصية ،وحرية التنقل كأساس يحفظ الكرامة الفردية، والسياسية، التي تعكسها المشاركة السياسية من خلال حق المواطن في الانتخاب، والترشح للمناصب العامة، مما يعزز المشاركة الديمقراطية، والاجتماعية التي توفر التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، تحقيقا للعدالة والمساواة بين المواطنين، وبالمقابل يلتزم المواطن بأداء واجباته اتجاه دولته، التي ينتمي إليها تعكس التزامه اتجاه المجتمع، مثل احترام القانون الذي يحافظ على النظام العام، ودفع الضرائب التي تمول الخدمات العامة، وإلزامية أداء الخدمة العسكرية، التي تعد واجبا على الفرد في الدفاع عن وطنه، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في الحياة العامة، التي تحول المواطن من متلقٍ سلبي إلى مشارك بناء ومواطنا صالحا، وكل ما من شانه تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتطور الجماعي ضمن آلية ديمقراطية، لا تقتصر فقط على مجرد قائمة قانونية.

وانطلاقا من التحليل السابق للمواطنة التقليدية يمكن تحديد خصائصها من خلال ما يلي:

المحلية: كما ذكرنا سابقا فالمواطنة في جوهرها هي علاقة ارتباط بالأرض، حيث ترسم الحقوق والواجبات ضمن الحدود الجغرافية، هذا الثبات ضمن بيئة اجتماعية مستقرة، تسمح للهوية السياسية أن تتسم بالديمومة والبطء في التحول، ما يجعل الدولة تستقر نسبيا، وبالتالي إمكانية التنبؤ بسلوك الفاعلين اجتماعيا وسياسيا.

مسار السلطة والاتصال: ويظهر ذلك ضمن نموذج الاتصال الخطي الذي يتميز بالهرمية والرسمية، إذ في هذا النموذج التقليدي تعتبر الدولة هي المرسل الوحيد والمواطن هو المستقبل، ويحدث ذلك عبر القنوات الرسمية المعروفة كالمؤسسات الرسمية ووسائل الاعلام التقليدية كالتلفزيون والصحافة المكتوبة والراديو، مما يخلق فجوة اتصالية تختزل المشاركة السياسية فقط في أطر مؤسسية جامدة من بينها ألية الانتخاب، التي تحدث عبر صناديق الاقتراع بدلاً من توفير إمكانية التفاعل المستمر للأفراد.

الانتماء للوحدة الوطنية: ويعني ذلك سعي الدولة لتعزيز الانتماء والتماسك القومي وتقليل من النزاعات التي تمس بالوحدة الوطنية وهذا من خلال صهر التنوع المجتمعي في بوتقة الهوية الوطنية الموحدة والمواطنة هنا أحادية البعد، تحقق مبدأ الولاء المطلق لا يقبل التجزئة أو التعددية العابرة للحدود.

ومن خلال دراسة الخصائص السابقة نجد أن المواطنة بمفهومها التقليدي والكلاسيكي سوف تواجه تحديات كبيرة خلقتها التحولات الرقمية، حيث ما كان محليا صار يخضع لبيئة رقمية تتميز بالشبكية ولا تتحكم فيه مسارات الاتصال الهرمية للسلطة، مما أدى لظهور ما يعرف بـ المواطنة العالمية أو الرقمية التي تتسم بالسيولة والتعدد.

2.2 تأثير التحول الرقمي وبروز المواطنة الرقمية:

1.2.2التحول الرقمي Digital Transformation:

يعتبر بعض الباحثين أن التحول الرقمي يشير إلى التغيرات العميقة، التي تحدث في المجتمع والصناعات من خلال استخدام التقنيات الرقمية، بهدف تغيير طريقة العمل والحياة، وبالتالي فعملية التحول الرقمي هي عملية تشهد استمرارية لا نهاية لها، تهدف إلى التحسين المستمر من خلال احداث تغيرات جوهرية في كائن ما، عبر دمج تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصال وتقنيات الاتصال (Vial, Gregory, 2019, p. 118)

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الرقمنة هي أول خطوة في طريق التحول الرقمي، وهي تشمل استخدام الحواسيب والأجهزة الإلكترونية، وتحليل البيانات بشكل رقمي، لكن يبقى التحول الرقمي خطوة أبعد من الرقمنة ومستمرة، لا تقتصر على مجرد تحويل البيانات إلى صيغ الكترونية، بل تشمل أيضا تبني أدوات الذكاء الاصطناعي، وتغيير الثقافة المجتمعية لتواكب العصر الرقمي.

وتأسيسا لما سبق، أدى التحول الرقمي إلى إحداث تطور كبير في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، والتي شملت على وجه الخصوص ما يلي:

- أجهزة الإعلام الألي ذات القدرة والسرعة والأداء الفائق **Big Data** .
- البرمجيات الذكية والوسائط المتعددة الحديثة.
- الحوسبة السحابية.

- الإنترنت الكموني **Quantum Internet**.
- توظيف الأقمار الصناعية على نطاق واسع في الاتصال، والتعقب والبحث ونقل المعلومات عبر العالم.
- تطوير الشبكات السلكية واللاسلكية والألياف الضوئية للاتصال السريع، ونقل المعلومات عبر العالم.
- تجهيزات التحكم الأوتوماتيكي (الالي) عن بعد (الأتمتة **Automatisation**).
- هندسة المعرفة التي تعد أحد فروع الذكاء الاصطناعي –تكنولوجيا متناهية الصغر **Nano Technology**. (بن بوزة صالح ، 2021، صفحة 21)

2.2.2مميزات التحول الرقمي:

عند الحديث عن التحول الرقمي، يمكننا سرد العديد من المميزات والفوائد، التي تستفيد منها المؤسسات الحكومية في علاقتها التفاعلية مع المواطنين، وكذلك المستثمرين مع عملائهم، ونستعرض أبرزها فيما يلي:

- **المستثمرين:** جذب الاستثمار الخارجي من خلال تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية، وتوفير البنية المعلوماتية، واستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.
- **المواطنين:** تتمثل في تعزيز حق المواطنين في المعرفة والمعلومات، واستخدامها ومشاركتها في أسرع وقت وأقل تكلفة، وتيسير الحصول على الخدمات، وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة.
- **الجهات الحكومية:** تتمثل في القضاء على الفساد ومكافحته، زيادة كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية، ورفع مستوى الأداء الحكومي، وتوفير الخدمات على مدار 24 ساعة. (القريني نور الدين، 2022، صفحة 470).

واستنادا على ما سبق، تظهر تأثيرات التحول الرقمي على المجتمع من خلال عدة جوانب فعل مستوى الوظائف وسوق العمل تم خلق وظائف جديدة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، تحليل البيانات والأمن السيبراني ما يجبر العاملين إلى ضرورة اكتساب مهارات تقنية جديدة تواكب التطور الرقمي وتفتح مجالات للاستثمار الخارجي ، كما تستفيد القطاعات الحكومية منها التعليم، من خلال التعليم الرقمي، وعن بعد وإمكانية الوصول الى الموارد التعليمية من انحاء العالم عبر الانترنيت ، كما اثر التحول الرقمي بشكل كبير على قطاع الصحة من خلال توفير الخدمات الصحية الرقمية، كالتطبيب عن بعد، وتوفير معلومات عن المرضى من خلال السجلات الطبية الالكترونية.

3.2إعادة تعريف المواطنة الرقمية Digital Citizenship

يستمد مفهوم المواطنة الرقمية انطلاقته من المفهوم العام للمواطنة، التي تحدد طبيعة العلاقة والتفاعل بين الدولة ومواطنيها، ومع التحول الرقمي للمجتمع، ومطلع سنة 2011 حضي مفهوم المواطنة الرقمية بمزيد من الاهتمام، تزامنا مع الانتشار الكبير لمنصات التواصل الاجتماعي ،حيث في بدايتها تمركزت الدراسات الأولى حول تأثير الانترنيت في المجال السياسي، ومن ثم برز مفهوم المواطنة الرقمية للتعبير عن سلوكيات المواطنين بصفتهم مواطنين رقميين، من خلال "علاقتهم بالدولة ومشاركتهم السياسية والاجتماعية في المجتمع الرقمي، الذي يتجلى أحيانا في شكل ما أطلق عليه "الديمقراطية الإلكترونية"، وأحيانا في "الديمقراطية عن

بعد"، أو السيبر إلكترونية" (Pelissier & Evangelou, 2000, p. 109) نسبة إلى الفضاء السيبراني، وبالتالي يحمل مفهوم المواطنة الرقمية الدور المتغير للمواطنين، ضمن الظروف التي تحملها البيئة الرقمية، التي ينشطون داخلها بصفتهم مواطنين رقميين.

وانطلاقا من التحليل السابق للمواطنة الرقمية، يمكن لنا تحديد خصائصها باعتبارها نموذج تطوري للمواطنة التقليدية، التي تتميز بمجموعة من الخصائص الديناميكية أعطت أبعاد جديدة لعلاقة الفرد بالفضاء العام، وتظهر أولاً في خاصية التحول السريع والسيولة، من خلال ممارسات رقمية متغيرة وسريعة ما يفرض على المواطن الرقمي قدرة عالية على التكيف، في فضاء سيبراني مفتوح يسمح بالتدفق الحر للمعلومات وتواصل متعدد الاتجاهات، متجاوزة بذلك التراتبية التقليدية التي تفرضها المواطنة التقليدية، وبحكم طبيعتها الرقمية، فإنها تتخطى الحواجز الجغرافية والحدود الإقليمية للدول، لتؤسس لممارسة مدنية عابرة للحدود المكانية، وتتسم هذه الممارسة بصبغة اللارسمية، نظراً لاعتمادها على قنوات تواصل مرنة وتلقائية عكس الرسمية ، هذا ما أدى الى ظهور حالة من التعددية الثقافية والهوياتية، حيث تتداخل الانتماءات وتتعدد الهويات الرقمية للفرد الواحد، مما يثري النسيج الاجتماعي الرقمي بتنوع فكري وقيمي غير مسبوق.

وعليه، فإن البيئة الرقمية أوجدت مصطلح المواطن الرقمي، وتم تعريفه انطلاقا من التعريف العام للمواطن، كالذي قدمه شودسون بأنه "المواطن الصالح الذي يطمح إليه في الخطاب المعاصر، وهو شخص عادي يصوت بأمانة، ويبقى على اطلاع بالشؤون العامة، ويشارك بشكل مكثف كمتطوع مجتمعي، ويريد أن تكون الحكومة نظيفة وفعالة ومكرسة للصالح العام" . (Lemann, 2022)

وبناء على ذلك فالمحاولات الأولى كانت مثالية جدا للتعريف بالمواطن الرقمي، فقد اعتبر نوع من "الأبطال الخارقين المتقدمين القادر على تعزيز أي مبادرة مدنية وسياسية، يُفترض أنها توفق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة" (Pelissier & Evangelou, 2000, p. 109). فالتعريفات السابقة للمواطنين الرقميين تشكلت من خلال القدرة على المشاركة عبر الانترنيت، متوقفة على الظروف الاجتماعية المعطاة، فالمواطنون الرقميون هم ببساطة" أولئك الذين يستخدمون التقنيات الرقمية يوميًا، وبالتالي هنا تعتبر ممارسة اجتماعية تؤسس - بشكل تلقائي - للمشاركة في المجتمع السياسي، بناء عن فكرة أنه بنفس الطريقة، التي شجعت بها التعليم الديمقراطية في الولايات المتحدة، فإن الإنترنت يسهل بالفعل انتماء الأفراد ومشاركتهم في المجتمع" (Greffet & Stephanie, 2014, p. 131).

وعلى ضوء هذا التعريف تم تحديد أنماط مختلفة للمواطن الرقمي، أفرزتها النقاشات الخاصة بتطور المشاركة السياسية والمدنية في الأنظمة الديمقراطية، التي تلخص تأثير التحول الرقمي على شروط ممارسة المواطنة، ويذكر منها:

1.3.2المواطن الرقمي المراقب Monotorial Citizen

ويتميز بأنه يقوم "بفحص البيئة المعلوماتية المتواجد فيها بدلا من قراءتها، فهو يراقب الساحة السياسية دون أن يستبق للفعل، إلا إذا رأى ضرورة لذلك، فهو نشط ومطلع ويتصرف بأسلوب دفاعي أكثر منه استباقي، مستعينا بالتقنيات الرقمية (من نشر فيديوهات على يوتيوب إلى إنشاء مواقع إلكترونية). (Greffet & Stephanie, 2014, p. 132)

2.3.2المواطن الرقمي المستهلك Consumer Citizen

هو ما يعتبر الاستهلاك ممارسة مدنية للمواطنة، "ويستخدم الويب الاجتماعي (منصات تواصل اجتماعي) لإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع، كذلك يقوم في الوقت نفسه بالانخراط في عمليات الحشد الجماعي للتعبير عن الاستياء عبر الشبكات الاجتماعية الرقمية" (فايسبوك مثلا) (Bouillé, 2010, p. 56)

3.3.2المواطن الرقمي السائل Liquid Citizen

وهو مستوحى من أعمال باومن عن الحياة السائلة، ويمثل ذلك المواطن الذي يفترض أنه "يتميز بالتفاعل الدائم، والتواصل تحقيقا للمواطنة بأبعادها المدنية، السياسية والاجتماعية، ويحدث هذا من خلال الممارسات التداولية، وإمكانية عرض الأفكار على الرأي العام والتفاعل عن طريق التقنيات الرقمية" (Greffet & Stephanie, 2014, p. 134)

4.3.2المواطن الرقمي المسؤول شخصيًا: Personally Responsible Digital Citizen

هو ذلك المواطن الذي قد "يختار الاستغناء عن البريد الورقي لصالح المراسلات الإلكترونية، والتواصل باحترام في المنتديات العامة للنقاش، والاشتراك في مصادر المعلومات حول فعاليات التطوع المحلية، من موارد الويب 2.0، مثل المدونات أو الشبكات الاجتماعية". (Richards, 2010, p. 518)

5.3.2المواطن الرقمي المشارك:Participatory Digital Citizen

يستخدم منتدى نقاش لتنظيم حملة لتجميع التبرعات المحلية، أو استخدام شبكة اجتماعية على الإنترنت لجمع التبرعات لجمعية خيرية محلية. (Papacharissi, 2010, p. 107)

6.3.2المواطن الرقمي الموجه نحو العدالةJustice Oriented Digital Citizen

فقد ينظم إلى منصات ويب 2.0 مثل "ويكي أو منتدى نقاش عام يتناول القضايا الاجتماعية مباشرة، وقد يدعم حركة نحو العدالة الاجتماعية من خلال الانضمام إلى شبكة اجتماعية مناسبة على الإنترنت" (Greffet & Stephanie, 2014, p. 134)

4.2 تطورات المواطنة الرقمية Digital Citizenship:

تأثر تطور مفهوم المواطنة الرقمية بجملة من التغييرات، التي جاءت كنتيجة حتمية للتحولات الرقمية المتسارعة في العالم الافتراضي، ما نتج عنه مفهوما أكثر تشعُّباً وتعقيداً، شمل أبعادا تقنية ،أخلاقية واجتماعية، مقارنة بالمفاهيم السابقة المتعارف عليها في الادبيات الأكاديمية المتداولة، مثل "المواطنة الإلكترونية"، "مواطنة الإنترنت"، أو "المواطنة السيبرانية"، التي سعت في محاولاتها الأولى إلى استيعاب التغييرات الناجمة عن الثورة الرقمية في مفهوم المواطنة، فقد ركَّزت الأبحاث الأولى على وصف آثار الرقمنة على سلوك المواطنين الرقميين -كالأبحاث الأولية التي قدما ريبل- كما سوف نرى، وعلاقاتهم بالسلطات العامة ضمن بيئة افتراضية، بالإضافة إلى مشاركتهم السياسية، والأنشطة المدنية ، والاجتماعية في سياق الفضاء الرقمي.

1.4.2المواطنة الرقمية كمفهوم متعدد الأبعاد والعناصر:

1.1.4.2البعد الحقوقي: الحقوق الرقمية والحريات

وفي بدايات تطوره، انحصر مفهوم المواطنة الرقمية في المعايير السلوكية المناسبة، والمتعلقة أساسا بالاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا الرقمية، مما يعني أنها تشير إلى النموذج المثالي للسلوك في الفضاء الرقمي.

ويعيد هذا الفهم للمواطنة الرقمية إلى التعريف التقليدي المعروف للمواطنة، ففي إطار العقد الاجتماعي، يعتبر أعضاء المجتمع مواطنين صالحين، عندما "يلتزمون بمجموعة من الحقوق والواجبات في المجتمع الذي ينتمون إليه، مما يظهر جليا استمرارية المنطق المدني في الفضاء الرقمي". (Jørring, Valentim, & Porten, 2018, p. 15)

وفي نفس السياق يُنظر إلى النوع المثالي للمواطنين الرقميين كهدف ينبغي السعي لتحقيقه، من خلال التربية على المواطنة الرقمية وإدراجها ضمن النظام التعليمي، وتعزز بالقيام بأنشطة مختلفة من قبل المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع بشكل عام، وعليه قدم ريبل **Ribllle** تسعة مجالات عامة للسلوك تشكل المواطنة الرقمية، تتألف من إرشادات يجب اتباعها ومهارات يجب تعلمها مقدما بذلك مفهوما للمواطنة الرقمية، يرتكز بشكل كبير على الكفاءة التقنية والمهارات التعليمية وهي كالتالي:

1. آداب السلوك: المعايير أو الإجراءات الإلكترونية للسلوك.
2. الاتصال: تبادل المعلومات إلكترونيًا.
3. التعليم: عملية التدريس والتعلم حول التكنولوجيا واستخدامها.
4. الوصول: المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع.
5. التجارة: البيع والشراء الإلكتروني للسلع.
6. المسؤولية: المسؤولية الإلكترونية عن الأفعال والأعمال.
7. الحقوق: الحريات الممنوحة للجميع في عالم رقمي.
8. السلامة: الرفاهية الجسدية في عالم التكنولوجيا الرقمية.
9. الأمان (الحماية الذاتية): الاحتياطات الإلكترونية لضمان السلامة (Ribble, Bailey , & Ross,, 2004, p. 6)

وتنطوي وجهة النظر التي قدمها ريبل **Ribllle** حسب المجالات السابقة التي تحدد المواطنة الرقمية من خلال تركيزه أكثر على التربية على المواطنة وادراجها ضمن النظام التعليمي كأداة لحماية الأجيال القادمة التي تعد أجيال رقمية، فهي تعتمد بشكل متزايد على الفضاءات الرقمية، وبالتالي تقديم مدونة سلوك على كيفية التعامل مع القضايا المجتمعية الرقمية، مثل خطاب الكراهية أو التنمر الإلكتروني، القضايا والمخاطر المتعلقة بالهوية الرقمية، وتحويل البيانات إلى معلومات قابلة للتحليل، وعليه قدم هذا الاطار المقترح نموذجا لنوع السلوك المرغوب، والمتوقع أن يتعلمه الطلاب أثناء تعاملهم مع القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا، والقدرة على التحلي بالقانون والأخلاق اثناء تفاعلهم في البيئة الرقمية، وبالتالي هي مدونة سلوك تبين الحقوق والواجبات الرقمية للمواطن المثالي في البيئة الرقمية .

وفي هذا السياق تحديدا قدمت المفوضية الأوروبية أول إطار للكفاءة الرقمية **(Digcomp)** في عام 2013 ، ولاحقًا نشرت نسختين إضافيتين، **Digcomp 2.0** و **2.1** و آخرها **Digcomp3 0.**وفي سنة 2025 (Cosgrove & Cachia, R, 2025) يتعلق بالكفاءة في المهارات الرقمية، وقد اعتمد تقرير معهد اليونسكو للإحصاء المعنون "إطار مرجعي عالمي لمهارات الأمية الرقمية" للمؤشر **Digcomp** كإطار مرجعي لرسم خرائط أطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحو الأمية الرقمية وحالات استخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تم جمعها من دول شملت آسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا (Chen, Sheena, Nirmala , & Nancy , 2021, p. 12)

2.1.4.2البعد الأخلاقي: القيم والسلوك الرقمي:

قدم شوا **Choi** تحليلاً مفاهيميًا للمواطنة الرقمية، مقدمًا أبعاد أخرى تمثل رؤى مفيدة حول الاستخدامات المختلفة لهذا المفهوم، ويعتقد **Choi** أن هناك أربعة عناصر رئيسية تتكون منها المواطنة الرقمية؛ وهي "**الأخلاقيات، القدرة على فهم الوسائط والمعلومات / محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، المشاركة/الانخراط، والمقاومة النقدية**". (Choi M. , 2016, p. 565) يقدم صورة تعكس الطابع متعدد الأبعاد والمعقد لمفهوم المواطنة الرقمية.

ويستند النهج المعياري على منظور المواطنة الرقمية، كأخلاق من ثلاثة مواضيع فرعية رئيسية وهي: الاستخدام الآمن والمسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا والإنترنت، الوعي الرقمي، والمسؤوليات والحقوق الرقمية.

الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا والإنترنت: تظهر من خلال كفاءات المواطن الرقمي الفعَّال، الذي يلم "بالأعراف والقيم المتعلقة بالاستخدام الامن والمناسب للتكنولوجيا" (Choi M. , 2016, p. 570) ، مما يعزِّز الأخلاقيات الرقمية في الفضاء الرقمي

الوعي الرقمي كعنصر مهم في موضوع الأخلاقيات الرقمية: إذ يركز على فكرة أن المواطنين الرقميين بحاجة إلى أن يكونوا على "وعي كبير بالقضايا السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والتعليمية الناتجة عن الاستخدام المكثف للتقنيات الرقمية في حياتهم اليومية" (Choi M. , 2016, p. 570).

الحقوق والمسؤوليات الرقمية في الفضاء الرقمي: التي تشير إلى حرية التعبير، حماية الخصوصية، حماية حقوق الطبع والنشر، واحترام الذات والآخرين والمجتمع، الملكية الفكرية، وكذلك مسؤولية الإبلاغ عن المتنمرين على الإنترنت.

منظور محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية أو القدرة على فهم الوسائط الرقمية والمعلوماتية: فقد اشتمل على عناصر منها: "الوصول الرقمي، المهارات التقنية" (Ribble, Bailey , & Ross,, 2004, p. 6) وهي نفس الابعاد التي قدمها مفهوم ريبل **Riblle** و أضاف اليها شوا **Choi القدرة النفسية**، التي تتمثل المهارات المعرفية ، التواصلية والاجتماعية في الفضاء الرقمي، أما ما يخص عنصر **المقاومة النقدية** فقد تمثلت حسب شوا **Choi** في نقد البنية السائدة للسلطة والنشاط السياسي الممارس في المجتمع (Choi M. , 2016, p. 570)

3.1.4.2البعد المشاركاتي: المشاركة المدنية والسياسية:

لقد اعتبر بونتي **Buente** أن المواطنة الرقمية هي" القدرة على المشاركة في المجتمع عبر الانترنيت من خلال الاستخدام المتكرر للأنترنيت مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية ،مدنية وسياسية" (Buente, 2015, p. 146).

من خلال هذا التعريف الذي قدمه بونتي تعتبر المواطنة الرقمية كشكل معين من الممارسة السياسية والمدنية، فاستخدام التكنولوجيا الرقمية يعتبر أداة جديدة للمشاركة في المجتمع، من خلال حرية التعبير عن المعتقد، المشاركة في التصويت والانتخاب والحصول على المعلومات، التي تنمي الوعي والحس السياسي للمواطن، وهوما يعكس المفهوم العام للمواطنة، مع اختلاف البيئة ،

فطريقة تفاعل المواطنين في الأنشطة السياسة، أصبحت تعتمد بشكل أساسي على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في اتجاه ثنائي بين المواطنين الرقميين، والمرشحين السياسيين واحزابهم بعدما كانت أحادية الاتجاه.

وبالتالي اعتبر بونتي **Buente** بأن "المشاركة السياسية والمدنية ليست في انخفاض، بل إنها تخضع لتغيير مستمر نتيجة التحولات القوية في ممارسة المواطنة الرقمية، والتي تعود جزئيًا إلى البيئة الرقمية، التي جعلت الافراد متصلين بشكل دائم ومتزايد مع الآخرين" (Buente, 2015, p. 146).

5.2التحديات الأساسية للمواطنة الرقمية:

1.5.2الفجوة الرقمية وثنائية الاندماج والاستبعاد:

تتطلب المشاركة الفعالة في المجتمع الرقمي وصولاً منتظماً ومستمرا إلى تقنيات المعلومات، إلى جانب استخدامها بكفاءة. فحسب موسبرغي Mossberger "المواطنة الرقمية" هي "الاستخدام اليومي للإنترنت، مع الافتراض بأن المستخدمين اليوميين يمتلكون المهارات الضرورية والوصول المنتظم إليه" (Mossberger, 2008, p. 180) ، مما يُمكّن تحقيق جوهر هذه المواطنة، واستثمار الإمكانات الديمقراطية للإنترنت، ولهذا يشترط توفير وصول متكافئ لجميع المواطنين إلى المجال العام الرقمي، ويُشير Mossberger إلى أنه لكي تتحقق المواطنة الرقمية والإمكانات الديمقراطية للإنترنت، يجب أن يكون لجميع المواطنين فرصة الوصول المتساوي إلى المجال العام عبر الإنترنت.

ورغم ذلك فعملية الوصول الرقمي المنتظم متوقف بالظروف المعيشية للأفراد مثل "الخلفية الاجتماعية، الاقتصادية، الإثنية والعرقية للفرد ومهاراته التقنية، فالاستخدام المتكرر لهذه التقنيات يكسب الافراد مهارات أساسية، وخبرة تجعلهم مع الوقت يعمقون من نشاطاتهم الرقمية، وينتقلون إلى مستويات أكثر تعقيدا في الاستخدام، وبالتالي تسمح لهم هذه الكفاءة في تسخير الانترنيت للعمل والدراسة بدل الاقتصار على الترفيه فقط" (Mossberger, 2008, p. 181)

ويعد التفاوت الرقمي مرآة للانقسامات الطبقية، الاجتماعية منها والاقتصادية لتشمل كذلك" العرقية، الاثنية، الجنس، والسن (جيل الانترنيت/كبار السن)، التي تعد السبب المباشر الذي يعيق اكتساب المهارات الازمة للمواطنة الرقمية، لذلك نجد الافراد الذين يعيشون في مجتمعات تفتقر إلى الموارد التعليمية الكافية، والدخل المنخفض مستبعدين من الوظائف كثيفة التكنولوجيا" (King, 2008, p. 121)

ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات ITU 2021 (Union, 2021)حوالي 4.9 مليار شخص أي 63 في المئة من سكان العالم يستخدمون الإنترنت، ويمثل هذا زيادة بنسبة 17 في المئة منذ عام 2019، حيث يقدر أن 782 مليون شخص دخلوا الإنترنت خلال تلك الفترة، من بين 2.9 مليار شخص غير متصلين، يعيش 96 بالمئة منهم في دول نامية .

واستخلاصا لما سبق ذكره أمكننا أن نحدد مختلف أبعاد الفجوة الرقمية والتي تظهر فما يلي:

- الفجوة في الوصول :تتمثل في عدم إمكانية الولوج للفضاءات الرقمية، بسبب غياب الأجهزة الرقمية أو الاتصال بالإنترنت.
- الفجوة في الاستخدام :وتعني الأمية الرقمية التي تحدث عند امتلاك الأجهزة، دون القدرة على استثمارها بكفاءة وفعالية.

- الفجوة في الجودة :تنشأ من التباين في الخدمات الرقمية التي تقدمها الدولة، ويظهر هذا الاختلاف بوضوح بين الدول المتقدمة رقميا والدول النامية.
- الفجوة الجيلية :تظهر في الفوارق بين الأجيال في مهارات التعامل مع التكنولوجيا، فالأجيال التي نشأت مع التطور الرقمي، تكون أكثر مهارة في التعامل مع التكنولوجيا مقارنة بكبار السن الذين يواجهون صعوبات بالغة في التكيف مع التكنولوجيا الرقمية.
- الفجوة المتعلقة بالفروق بين الجنسين: تعكس التفاوتات بين الجنسين الذكور مقارنة بالإناث في الوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها.

واستنادا لما سبق يمكن القول، أن الفجوة الرقمية تُطرح كمفهوم يعكس عدم المساواة أو اللامساواة في الوصول إلى الانترنيت أولا، ثم استخدامه بشكل متكرر ما قد يسمح باكتساب مهارات في التقنيات الرقمية واستخدامها، ما يجعل العوامل المذكورة سابقا تعد مهمة في تحديد أشكال وأنماط الوصول والاستخدام الرقمي، مما يؤثر على تكافؤ الفرص، الذي بدوره يُولد تمييزًا واضحًا في المواطنة الرقمية، ومن هذا المنطلق تشكل الفجوة الرقمية أحد أكبر التحديات أمام تحقيق المواطنة الرقمية الفعالة، إذ تُولد انقساماً مجتمعياً عميقاً بين الفئات، التي تمتلك القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها، وبين تلك التي تفتقر إليها، وكنتيجة لهذه الانقسامات يتم إقصاء شرائح مجتمعية واسعة من المشاركة في الفضاء الرقمي، وتهميش الأصوات المتنوعة في النقاش العام الرقمي، إضافة الى حرمان فئات كبيرة من الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية، ما يعزز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

2.5.2رأسمالية المراقبة وانتهاك الخصوصية

تظهر الممارسة الرقمية تأثيرا واضحا على المواطنين الرقميين، فمع اعتبار الوصول إلى الانترنيت، واستخدام المحتوى الرقمي هو حق من حقوقهم، فإنه بالمقابل تطرح مخاوف كثيرة من انتهاك الخصوصية للأفراد وحتى الشركات، بالتالي تجعلهم عرضة للمخترقين عند مشاركتهم في الأنشطة الرقمية، لعل أكبر خطر ممكن أن يواجهه هؤلاء المستخدمون، هوما يعرف باسم **Ipridater**، وهم "أشكال متنوعة من المجرمين الكلاسيكيين والمنحرفين والكيانات الشريرة، لقد أوجدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعصر المعلومات بعدًا جديدًا، أدى إلى ظهور فئة جديدة بالكامل من البشر، المنخرطين في ممارسات خبيثة، ضارة" (Nuccitelli, 2019, p. 44).

وانطلاقا مما سبق وجد المستخدمون أنفسهم أمام تحديات غير مسبوقة، جعلتهم ملزمين بحماية بياناتهم الشخصية من سوء الاستخدام ، والاختراقات الغير قانونية والتقليل من المخاطر المحتملة، والمرتبطة بسرقة الهويات والتجسس وانتهاك الخصوصية، لذلك يجب مراعاة ثلاثة مبادئ مهمة للخصوصية، و" المبدأ الأول هو "الحق في أن تكون وحدك" كونه مبدأ أساسي للخصوصية، أما المبدأ الثاني فهو البيانات الشخصية لشخص معين، والتي كتبها شخص آخر، قد يساء استخدام هذه المعلومات من قبل أي فرد، يجمعها أو يديرها بشكل ينتهك حرية صاحبها، المبدأ الثالث هو سرية التبادلات الخاصة عبر الإنترنت تحت ظروف معينة، قد يُعتبر محاولة حظر مراسلات إلكترونية لفرد معين، من قبل شخص آخر انتهاكًا للحرية الفردية" (Manurung, 2023, p. 145)

وشكلت رأسمالية المراقبة نموذجاً اقتصادياً، يعتمد أساساً على تحويل البيانات الشخصية إلى سلعة تجارية قابلة للاستغلال، فقد كشف إدوارد سنودن حول كيفية مراقبة شركات الإنترنت لأنشطة المواطنين الرقميين، مما يسهل إجراء مراقبة رقمية واسعة النطاق، حيث "تتبنى الشركات نماذج عمل، مبنية على استخراج هذه البيانات بشكل منهجي ومكثف، يتجاوز هذا النموذج مجرد جمع المعلومات، ليشمل التلاعب الدقيق بالسلوك البشري، بهدف تحقيق مكاسب تجارية مباشرة " (Jæger, Birgit, 2021, p. 35) ، وقد أثار هذا النوع من الرقابة الذي تمارسه الشركات الاقتصادية لأهداف ربحية محضة عدة تساؤلات جوهرية أخلاقية حول خصوصية الفرد واستقلاليته في البيئات الرقمية، وكنتيجة لذلك صدرت اللائحة العامة لحماية البيانات لتعزيز حقوق المواطنين المتعلقة بخصوصيتهم، وحماية بياناتهم الشخصية، **(GDPR)** في أفريل 2016 (EUR-Lex Access to European Union law, 2016) من قبل الاتحاد الأوروبي، التي هي عبارة عن قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن تأثيرها يمتد إلى الشركات والمؤسسات، التي تعمل خارج أوروبا ، إذا كانت تقدم خدماتها للمواطنين الأوروبيين أو تخزن بياناتهم، تتضمن اللائحة مجموعة من البنود، التي تُلزم المنظمات بتحقيق مستويات عالية من الشفافية والأمان، عند التعامل مع البيانات الشخصية، كما تفرض عقوبات مالية صارمة على الشركات المخالفة، مما يجعل الامتثال لها أمرًا لا بد منه.

3.خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية، تقديم تحليلات معمقة لتحولات مفهوم المواطنة في الفضاء الرقمي للتعبير عن المواطنة الرقمية، مستعرضةً آليات إعادة تشكيل العلاقة الجدلية بين الفرد والنظم السياسية، والاجتماعية في ظل الوساطة التقنية، وتبرز هذه الدراسة العلاقة التي تحكمها مجموعة من الأبعاد التقنية المتغيرة، التي باتت تفرض جملة من التحديات الاستراتيجية أمام مسارات التحول الرقمي، الذي تسعى لتحقيقه السياسات العامة للدول، حيث أضحى الوصول الرقمي وامتلاك المهارات التقنية المتقدمة من الاشتراطات الجوهرية لتمكين الأفراد، وضمان اندماجهم المرن في البنى الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

كما سلطنا في هذا المقال الضوء على ضرورة تأسيس "السلوك المعياري"، الذي يرتكز بطبيعة الحال على الاخلاقيات في البيئات الرقمية، التي تعد ركيزة أساسية للمواطنة الرقمية الصالحة، دون إغفال واهمال المعوقات الهيكلية، التي تكرس الفجوة الرقمية.

وفي هذا السياق، تشدد دراستنا على حتمية صياغة سياسات شاملة ودقيقة، لمعالجة اختلالات وعدم المساواة في الوصول للاستخدام الرقمي، بما يضمن احتواء الفئات الهشة من محدودي الدخل والمحرومة رقمياً ككبار السن، وتحقيق مبدأ العدالة التوزيعية في فرص المشاركة المجتمعية.

وفيما يخص جانب الخصوصية وأمن البيانات، يستدعي منا كباحثين دراسة هذه المعايير، وتطوير أطر تشريعية وسياسية شاملة، لتعزيز الأمن الرقمي وحماية الخصوصية الرقمية، بالتوازي مع ابتكار آليات تقنية لمواجهة التهديدات الأمنية حسب البيئة

الرقمية المتغيرة، ودمج مفاهيم أمن المعلومات، وأخلاقيات التعامل الرقمي، ضمن المناهج التعليمية والبرامج التدريبية، وهذا لمواكبة التسارع التقني والتكنولوجي المتلاحق.

قائمة المراجع بالغة العربية:

احمد كرومي. (2012). الحداثة ، المواطنة و الحقل الفقهي : عناصر من اجل مقاربة اشكالية. دفاتر، مجلة انسانيات عدد 03، صفحة 18.

بن بوزة صالح . (2021). محتوى الصحافة الالكترونية : تجليات الرقمنة وإشكاليات الممارسة المهنية والأخلاقية. *مجلة رقمنة للدراسات الاعلاميةوالاتصالية*، 21.

على خليفة الكوري واخرون. (2004). *المواطنةوالديمقراطية في البلدانالعربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Bottomore, T. M. (1992). *Citizensheap Social Class.* Ploto press.

Bouillé, J. (2010). Le consumérisme politique 2.0: de l'utilisation militante du web participatif par les consommateurs-citoyens. Dans F. MILLERAND, S. PROULX, & J. RUEFF (dir.), *Web social. Mutation de la communication* (pp. 51-64). Presses de l'Université du Québec.

Buente. (2015). Digital citizenship or inequality? Linking Internet use and education to electoral engagement in the 2008 US presidential election campaign. *Bulletin of Science, Technology & Society*, Volume 35, Issue 5-6

Chen, L. L., Mirpuri, S., Roo, N., & Law, N. (2021). Conceptualization and measurement of digital citizenship across disciplines. *Educational Research Review*, *Volume 33 Issue 1.*

Choi, M. (2016). A concept analysis of digital citizenship for democratic citizenship education in the internet age. *heory & research in social education*, Volume 44 *Issue* 4.

Cosgrove, J., & Cachia, R. (2025). *DigComp 3.0: European Digital Competence Framework.* Luxembourg: Publications Office of the European Union.

EUR-Lex Access to European Union law. (2016, Mais 04). Récupéré sur Publications Office of the European Union: https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj/eng

Greffet, F., & Stephanie, W. (2014). Citoyennete numerique. *Reseau*, 2014/2 n° 184-185.

Jæger, Birgit. (2021). Digital Citizenship–A review of the academic literature. *Recht und Management*, Volume *14 Issue 1.*

Jorring, L., Valentim, A., & Porten, C. (2018). Mapping a changing field: A literature review on digital citizenship. *Digital Culture & Society*, Volume *4 Issue 2*.

King, B. (2008). *From the digital divide to digital citizenship.* london: The MIT Press.

Lemann, N. (2022, Octobre). *The Good Citizen: A History of American Civic Life*. Récupéré sur The Free Library: https://www.thefreelibrary.com/The+Good+Citizen%3a+A+History+of+American+Civic+Life.-a021211729

Manurung, E. A. (2023). The Right to Privacy Based on the Law of the Republic of Indonesia. *Journal of Digital Law and Policy*, Volume *2 Issue 3*.

Marchall, T. (1992). *Citizensheap Social Class.* Pluto Press.

Mossberger, K. (2008). *Toward digital citizenship: Addressing inequality in the information age.* in Routledge Handbook of Internet Politics.

Nuccitelli, M. (2019). *Ipridator The Dark Side of Cyberspace in the Information Age.* New York.

Papacharissi, Z. A. (2010). *A Private Sphere. Democracy in a Digital Age*,POLITY PRESS, UK.

Pelissier, N., & Evangelou, A. (2000). Orwell à Athènes : La cyberdemocratie au chevet de la democratie. *Qaderni*,n°41.

Ribble, M. S., Bailey , G., & Ross,, T. (2004). Digital citizenship: Addressing appropriate technology behavior. *Learning & Leading with technology*, Volume *32 Issue 1*.

Richards, R. (2010). Digital citizenship and web 2.0 Tools. *Merlot journal of online learning and teaching,* Volume *6 Issue2*.

Union, I. T. (2021, 12 20). *Measuring digital development*. Récupéré sur The International Telecommunication Union (ITU): https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/facts-figures-2021/

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *Journal of Strategic Information Systems Review*, Volume 28, Issue 2.